ناكيرتس: ملتزمون بمواصلة المحادثات النووية

الفشل يلازم مفاوضات «الذرية» مع إيران .. ويلقي بظلاله على اجتماع الما اتا

طهران - «وكالات»: فشلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة مجددا في التوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي، وذلك خلال محادثات بدأت قبل أيام في طهران.

وأوضح هيرمان ناكيرتس نائب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للصحفيين لدى عودته هو وفريقه إلى فيينا قادما من طهران، أن الوكالة ملتزمة بمواصلة المحادثات مع إيران لكنها تحتاج بعض الوقت للتفكر في طريقة التحرك قدما.

وقال ناكيرتس إن الجانبين لم يتمكنا من الانتهاء من الاتفاق على وثيقة تتعلق باحتمال وجود بعد عسكري للبرنامج النووي الإيراني، مشيرا إلى أن موعد الاجتماع القادم لم يتحدد بعد.

على الجانب الآخر، تحدثت إيران انه تمت تسوية «بعض الخلافات» مع فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المحادثات التي أجراها الجانبان في طهران.

كما قال مندوب إيران لدى الوكالة علي اصغر سلطانية إنه جرى التوصل لاتفاقيات بشأن بعض الإجراءات، مشيرا إلى انه تقرر أن يقوم الطرفان بتقييم المقترحات الجديدة وعرض وجهات نظريهما في الاجتماع المقبل. ولم يفصح سلطانية عن مزيد من التفاصيل بشأن ما اتفق عليه الطرفان على وجه الدقة أو موعد الاجتماع المقبل بينهما.

يشار إلى أن الخلافات تتعلق بطلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاطلاع على وثائق حول البرنامج النووي الإيراني، ومقابلة مسؤولين نوويين إيرانيين، وزيارة مواقع نووية وخاصة قاعدة بارتشين العسكرية. ولم يتضح ما إذا ما كانت إيران قد وافقت على طلب الوكالة.

رئيس وفد الوكالة الذرية متحدثا للصحافيين

وكان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قد قال في وقت سابق أمس الاول إنه يمكن أن يعطي مفتشي الوكالة تصريحا بدخول قاعدة بارشين إذا ما تم الاعتراف بحق طهران في امتلاك برنامج نووي مدني.

وقال أحمدي نجاد في تصريحات صحافية «علاوة على ذلك، أصبح لدينا دولة تمتلك تكنولوجيا نووية، ولا تراجع عنها».

يذكر أن إيران سوف تستأنف المفاوضات النووية مع القوى العالمية الست في وقت لاحق هذا الشهر في كازاخستان، ومن المتوقع أن يكون لنتائج المحادثات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأثير على تسوية ممكنة للنزاع الذي استمر أكثر من عقد من الزمان.

وتضم القوى الدولية التي تخوض المفاوضات النووية مع إيران، والتي تعرف باسم «مجموع 5+1»، الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، بالإضافة إلى ألمانيا.

أوباما يجدد تعهد بلاده بالدفاع عن اليابان

كوريا الجنوبية ترد على تجربة «الشمالية» ... بـ«كروز»

سول - «وكالات»: كشفت كوريا الجنوبية النقاب امس الاول عن صاروخ كروز قالت انه يمكنه ضرب مقر قيادة كوريا الشمالية وذلك في محاولة منها لتهدئة مخاوف من انها متأخرة تكنولوجيا عن خصمها الذي أجرى هذا الاسبوع تجربته النووية الثالثة. وامتنع مسؤولون كوريون جنوبيون عن الافصاح عن مدى الصاروخ لكنهم قالوا انه يمكنه اصابة اهداف في اي مكان في كوريا الشمالية.

واصدرت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية لقطات مصورة لصواريخ اثناء إطلاقها من مدمرات وغواصات لتصيب اهدافا وهمية.

وقال كيم مين سيوك المتحدث باسم وزارة الدفاع للصحفيين «صاروخ كروز الذي كشف النقاب عنه اليوم هو سلاح موجه بدقة يمكنه تحديد وإصابة نافذة مكتب قادة كوريا الشمالية».

وتمضي كوريا الشمالية قدما في برنامج لتطوير صواريخ طويلة المدى ونجحت في إطلاق صاروخ في ديسمبر وضع قمرا إصطناعيا في مدار.

وتعتقد واشنطن ان الهدف النهائي لكوريا الشمالية هو تصميم صاروخ باليستي عابر للقارات يكون بمقدوره حمل رأس حربي نووي لضرب الولايات المتحدة.

ومن المرجح ان ترد كوريا الشمالية بغضب على هذا الاستعراض للعضلات من جانب خصمها اللدود.

ومازالت الدولتان الكوريتان في حالة حرب من الناحية النظرية لأن الحرب الكورية التي استمرت من 1950 إلى 1953 انتهت بهدنة لم تتوج قط بمعاهدة سلام.

وأجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الثالثة يوم الثلاثاء وقوبلت بموجة ادانة حول العالم بما في ذلك الصين حليفها الرئيسي الوحيد.

وعلى ذات الصعيد جدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما التزام بلاده بالدفاع عن اليابان ولو عبر إنشاء «مظلة نووية» أمريكية.

وقال بيان صادر عن البيت الأبيض إن أوباما تطرق خلال اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى التجربة النووية الكورية الشمالية والرد المناسب الذي يمكن أن يقدماه «على هذا الانتهاك الاستفزازي للالتزامات الدولية لكوريا الشمالية». واضاف البيان أن أوباما وآبي «تعهدا أيضا بالعمل بشكل وثيق من أجل إيجاد رد مناسب في مجلس الأمن الدولي» تجاه التجربة التي اثارت موجة من الإدانات، قادتها دعوات الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات دولية جديدة ضد بيونغ يانغ.

وتعد اليابان وكوريا الجنوبية أقرب جارين لكوريا الشمالية والأكثر تهديدا من قبل نظام بيونغ يانغ، الذي قال إن التفجير الذي جرى في موقع تحت الأرض جاء ردا على «عداء» الولايات المتحدة، وحذرت من أنها يمكن أن تقوم بعمل أقوى.

وقدرت سيول قوة الانفجار بما بين 6 و7 كيلوطن، مقابل كيلوطن واحد لتجربة العام 2006 وما بين 2 و5 كيلوطن لتجربة العام 2009، ويعتقد خبراء في التفجيرات النووية أن التجربة الأخيرة «عالية المستوى» مقارنة بالتجربتين السابقتين، وربما استخدمت كوريا الشمالية هذه المرة قنبلة مصنوعة من اليورانيوم وأخرى من البلوتونيوم، فيما كانت سابقا تستخدم البلوتونيوم في قنابلها.

صاروخ كروز الكوري الجنوبي خلال عملية اطلاقه أمس

«انتحاري» يقتل ويصيب 9 من الشرطة في داغستان الروسية

موسكو - «وكالات»: قال محققون إن مهاجما إنتحاريا قتل ثلاثة رجال شرطة واصاب ستة اخرين بجروح عند نقطة تفتيش امنية في وقت مبكر امس في جمهورية داغستان الروسية المضطربة في شمال القوقاز حيث يواجه الكرملين تمردا اسلاميا متشددا.

وافادت وكالات انباء بأن المهاجم الانتحاري فجر عبوة ناسفة كانت في سيارته بعد ان استوقفته الشرطة على مشارف مدينة خاسافيورت. ومازال شخص مفقودا، واصبحت داغستان مركز العنف في تمرد اسلامي في ارجاء شمال القوقاز في اعقاب حربين انفصاليتين ضد موسكو في جمهورية الشيشان المجاورة. ويشن متمردون اسلاميون اعمال عنف شبه يومية في مسعى لاقامة دولة اسلامية في منطقة شمال القوقاز التي تعيش فيها غالبية مسلمة، ونقلت وكالة الاعلام الروسية بيانا لوزارة الداخلية المحلية في داغستان جاء فيه «المهاجم الانتحاري نسف المتفجرات حين حاول ضباط الشرطة ايقاف السيارة وفحص وثائقه في نقطة تفتيش امنية على الطريق المؤدي الى خاسافيورت». وذكر المحققون ان رجال الشرطة الستة الجرحى تلقوا العلاج في المستشفى، وقالت لجنة التحقيق الجنائي التي ترفع تقاريرها رأسا الى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان الانفجار احدث فجوة قطرها اربعة امتار، وتشهد داغستان هجمات شبه يومية بقنابل على نقاط تفتيش للشرطة واطلاق نار على مسؤولين، ويسلط ذلك الضوء على المخاطر الامنية في المنطقة قبل الاولمبياد الشتوي في 2014 الذي يستضيفه منتجع سوتشي الروسي المطل على البحر الاسود عند الحد الغربي لجبال القوقاز.

باكستان: 7 قتلى بانفجار قنبلة استهدفت ميليشيا موالية للحكومة

اسلام اباد - «وكالات»: قتل سبعة من عناصر ميليشيا موالية للحكومة الباكستانية امس في انفجار قنبلة زرعت على جانب الطريق بجوار الحافلة التي كانوا يستقلونها باتجاه معسكر شمالي غرب البلاد.

وقالت مصادر رسمية إن التفجير، الذي وقع في قرية بمقاطعة اوركازي، اسفر ايضا عن اصابة 13 شخصا آخرين.

وكان القتال احتدم في مدينة خيبر القبلية، التي خرجت منها الحافلة، بين القوات الموالية للحكومة وعناصر من طالبان خلال عملية عسكرية طويلة الأمد على الحدود مع أفغانستان. وقال مسؤول رفيع بمقاطعة اوركازي لوكالة الصحافة الفرنسية إن حافلة الركاب، التي دمرت بالكامل، كانت مستأجرة لأعضاء لجنة «لإحلال السلام». واضاف ان الحافلة كان على متنها 20 شخصا إضافة إلى السائق. وتخوض القوات الباكستانية حربا منذ فترة طويلة مع عناصر حركة طالبان وتنظيم القاعدة في الحزام القبلي الواقع شمالي غرب البلاد، وتقول اسلام اباد إن 35 الف شخص على الاقل قتلوا في «عمليات ارهابية» داخل البلاد منذ هجمات الـ11 سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الامريكية في عام 2001.

تمات

المبارك دشن

«الصباح»: أن سمو الشيخ جابر المبارك يضع بهذه التصريحات لمسات مهمة على نهجه الحكومي في إدارة شؤون الدولة، ويترك بصمة واضحة ستذكر له، والأهم من ذلك أنه يؤكد جدية حكومته في سعيها لتحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد وانجاز المشروعات التنموية الكبرى.

في هذا السياق أكد النائب حماد الدوسري ثقته التامة في سمو الرئيس، موضحا أنه «رجل إصلاحي ويده نظيفة جدا»، وأضاف: «لا أقولها من باب المجاملة، وإنما هي الحقيقة، وظني فيه خير دائما».

وحول الاستجوابات التي بدأت تتوالى على الوزراء حاليا، قال الدوسري: «مع الأسف هي أجندة مفتعلة، وأتمنى أن يبتعد جميع الأعضاء عن شبهات السقوط في الفئوية بأي وجه لها، سواء كانت قبلية أو طائفية أو حزبية».

ولفت إلى أن مجلس الأمة كان قد أمهل النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ثلاثة أشهر لإنجاز التوصيات والإصلاحات التي طالب بها المجلس، ولكن تم اختراق هذه المهلة، وأتوقع أن يكون مستجوبه النائب فيصل الدويسان وحيدا في مواجهته للحمود، لأن الزميل النائب لم يلتزم بما تعهد به النواب جميعا والتزموا أنفسهم به خلال الجلسة الخاصة التي ناقشت الأوضاع الأمنية في البلاد.

من جهته قال النائب عدنان المطوع: بداية فإنني أهنئ سمو رئيس الوزراء بهذا الاعتراف، وعندما تكلمنا مرارا وناشدنا أن يكون اختيار القياديين للقوي الأمين، وبعيدا عن التحزبات والتكتلات الفئوية والقبلية، فإننا لم نكن نبحث إلا عن مصلحة البلد، واعتبرنا أن تلك التحزبات هي من قبيل الإجرام، لأن قانون الوحدة الوطنية لا يعترف بمثل ذلك التمييز العنصري.

وقال المطوع لـ«الصباح»: إننا نشد على يد سمو الشيخ المبارك، ونقول له «بعطيك العافية على هذه الصراحة، ونعتقد أن ذلك سيكون بداية لتصحيح الأوضاع وإزالة التجاوزات القائمة حاليا».

بدوره اعتبر النائب يعقوب الصانع ان هيبة القانون كفيلة بإعادة كل الأمور الى نصابها الصحيح، مشيرا الى انه اذا كان هناك تركيز من السلطتين على محاربة الفساد، فإن نجاح هذه الحرب يبدأ من تطبيق القانون تطبيقا سليما، والسعي الى تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن دون ذلك فلن يتحقق اصلاح أو تنمية.

وتساءل النائب عبدالحميد دشتي: هل نحن حقا بحاجة الى اصلاح سياسي؟ معقبا على تساؤله بقوله: اذا ثبت ذلك فان أول ما نحتاج اليه هو اعادة تقييم مؤسسات الدولة ومعرفة ما اذا كانت ملتزمة بالدستور وبالقوانين واللوائح التي تنظم عملها ام لا.

اضاف دشتي في تصريح الى «الصباح»: ان الاصلاح السياسي يبدأ من هنا، ومن ضرورة ان يبادر كل مواطن، وزيرا كان أو نائبا أو ناشطا سياسيا او موظفا في اي قطاع، بأن يطبق هذه المبادئ الدستورية والقانونية على نفسه، ويلتزم بقيم المساواة والعدالة الاجتماعية، وتقديم الكفاءة على أي اعتبار آخر.

واشاد النائب نواف الفزيع بصراحة سمو رئيس الوزراء الذي اقر بأن اغلبية الكويتيين الذين يريدون البلد لم يأتوا الى مواقعهم ومناصبهم وفق مبدأ الكفاءة، وإنما من خلال الوساطات، وتأكيده أيضا أن عهد الفساد قد انتهى وأنه سيحيل المفسدين الى النيابة العامة لمحاسبتهم على تجاوزاتهم.

وقال الفزيع: اننا نقول لسمو الرئيس: «إيدنا بيدك يا بو صباح»، مشددا على دعمه لأي خطوات اصلاحية تهدف الى محاربة الفساد والمفسدين بالفعل.

اضاف ان اعتراف المبارك بأن البلد يدار بالوساطة هو امر جيد، لكن هذا الاعتراف يضعه امام مسؤوليات جسام تتطلب منه اتخاذ خطوات جادة في هذا الصدد، لتحقيق مبدأي العدالة والمساواة، وكذلك لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

النائب الفزيع اكد ايضا ان معالجة الاعوجاج الحاصل في توزيع المناصب تتطلب جهودا تتشارك فيها الحكومة والمؤسسة التشريعية، لإنجاز التشريعات التي تمنع التلاعب وخرق اسس العدالة، ولكن المسؤولية والدور الاكبر يقعان على الحكومة، داعياً سمو الشيخ جابر المبارك الى ان «يثبت له بصمة واثرا يسجله له التاريخ»، بإعادة الأمور إلى نصابها وتصحيح الأوضاع القائمة، بما يزيل القيود التي تشكل حربا للكفاءات وعامل إحباط للشباب الكويتي الطموح.

الراشد: سنأخذ

ولننظر اولاً ان كان الوزير سيحضر ام لا وفي حالة عدم حضوره فإن المجلس هو صاحب القرار، مبينا ان للمجلس سيأخذ بعين الاعتبار سبب عدم حضور الوزير وخصوصا اذا كان بسبب العلاج.

ورداً على سؤال حول المعلومات التي اقترحها بعض النواب بشأن دخول شركات اسرائيلية للعمل في الكويت قال الراشد ان هذه المعلومات تصل الى الاعضاء والمطلوب من الحكومة الرد عليها وايضاح مدى صحتها.

وعلى صعيد آخر كشف الراشد عن اتفاق مكتب المجلس على تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن مجلس الامة ووزارة الاشغال والفتوى والتشريع والمقاول المنفذ لمشروع المبنى الجديد لمجلس الامة من اجل التوصل الى حل لمشكلة تعطيل انجاز المبنى الجزيز من اجل استكمال المشروع.

واعلن الراشد عن ان مشكلة لاعب المنتخب الوطني بدر المطوع في طور الحل، مؤكدا في الوقت ذاته ان مكتب المجلس اعتمد امس قائمة الاولويات التشريعية وستعرض في الجلسة المقبلة لاعتماد من قبل المجلس والتصويت عليها.

وقال الراشد: ابشر اهل الكويت بأن مشكلة اللاعب بدر المطوع في طور الحل وستسمعون اخبارا مفرحة في الايام المقبلة بخصوص نجم منتخبنا الوطني.

واوضح الراشد ان مكتب المجلس اعتمد التقرير الذي احاله اليه فريق اعداد الاولويات، متضمنا تواريخ الجلسات التي ستناقش فيها هذه الاولويات سواء في المداولة الاولى او الثانية، معربا عن شكره لفريق الاولويات لهذا الجهد في اعداد التقرير.

واكد الراشد ان هناك توجها لدى اغلب اعضاء المجلس في استمرار اعماله وجلساته وعدم التوقف في اجازة ربيعية كما جرت العادة في الفصول التشريعية السابقة.

وعودة الى كتلة المستقلين فقد اكدت في بيان اصدرته امس بأن الاستجواب النيابي للاعضاء هو حق دستوري لكل عضو مجلس امة اوجده المشرع من اجل تقويم الاداء الحكومي، مشيرة الى ان اعضاء الكتلة استعرضت الاستجوابات المقدمة، وما يلوح به من استجوابات مستقبلية، وانها ستعلن الموقف النهائي لاعضاء كتلة المستقلون سيحدد وفقا مجريات جلسة الاستجواب.

وطالب اعضاء الكتلة من اعضاء مجلس الامة منح الفريق الحكومي مهلة 6 اشهر قبل استخدام هذا الحق الدستوري ليتمكن الوزير من تنفيذ ما يمكنه تنفيذه من برنامج العمل الحكومي قبل ان تتم مساءلته.

معربين عن املهم بان يروا تدرجا في المساءلة بدءا من الاسئلة البرلمانية وجلسات الاستماع والجلسات الخاصة للمناقشة واللقاء المباشر مع الوزراء او سمو رئيس مجلس الوزراء لبحث اي قصور في اداء الوزير المعني.

من جانبه حسم النائب سعدون حماد امر استجوابه لوزير النفط هاني حسين بتأكيده انه سيقدم الاستجواب منفردا يوم الأحد أو الاثنين المقبلين بعد انسحاب النائب عبدالله التميمي من مشاركته في تقديم الاستجواب.

وقال حماد في تصريح للصحافيين امس ان استجوابه لوزير النفط سيدرج على جدول اعمال الجلسة القادمة لكنه لم يناقش متضمنا 5 محاور أكيدة بالاضافة الى محور سادس بشأن صفقة شل مبينا انه نناقش حولها مع النواب.

نواب للطلبة

إنما هو وجه جديد من أوجه الإخفاق السياسي الذي جنته تلك الاغلبية منذ عملية اقتحام بيت الأمة وبعض مؤسسات الدولة وكسر القوانين والتهكم على القضاء وهو احد اسوار الدولة ومحاولة تهييج الشارع لتحقيق اهدافها.

وأضاف: أذكر تلك الاغلبية بسنوات عملها التي اتسمت بالرعونة السياسية وشحن الأجواء وتوتير العلاقة بين أطياف المجتمع الكويتي، واستخدام كافة أساليب التهييج الطائفي والفئوي والتصادم واستغلال وسائل الاعلام في مشهد استعراضي هدفه السيطرة على عقول الناس ومحاولة فرض كلمتها بشتى الوسائل، لافتا الى انها وعدت في الكثير من المناسبات انها تملك مشروعا متكاملا وخطة تنموية كبيرة لتطوير البلاد لكنها لم تقدم شيء سواء الوعود، مستدركا انها نجحت فقط في استعراض العضلات الاعلامية التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

من جانبه استغرب النائب الدكتور علي العمير: انشغال نواب مجلس الأمة بالأحداث الخارجية وخصوصا قضية البحرين، معتبرا اياه، انشغالا في غير محله.

وقال العمير في تصريح للصحافيين: إن الاعتراض على الحوار الذي يتوافق عليه ملك المملكة البحرينية مع قوى المعارضة أمر مستهجن خصوصا أنه يصدر من الكويت، والإساءة الى دول الخليج العربي وما تقوم به من جهود لاحتواء مشاكلها يتعارض مع قانون دولة الكويت الذي ينص على عدم التعرض لدول الخليج واستهجان ملوكها ورؤسائها، وهو ما نص عليه قانون المطبوعات والنشر.

وتمنى العمير عدم التعرض الى الجهود الحثيثة التي تقوم بها البحرين، دورنا نقدرها ونشيد بها من أجل احتواء المشاكل، ويجب ان نذكر أن الكويت كان لها دور مساند لقيادة المملكة البحرينية من خلال ارسال قوات برية وبحرية في عام 2011 لمناصرة الأشقاء البحرينيين، ومن أجل استقرار نظام المملكة وتأييد جهوده الإصلاحية وخصوصا في احتوائه للقطاع العريض من المعارضة من خلال الحوار.

وذكر العمير: أن هناك نوابا حشروا انفسهم في قضايا في طريقها الى الحل، ولم نكن نتمنى ذلك، ووجدنا ان هناك اشخاصا لها يشجعون على إيجاد حل وانما يشجع على استمرار المصادمات وعلى الشغب والعنف.

لجنة «جسر جابر»

المحاسبة ووزارة الاشغال، ورفض الصانع الافصاح عن هذه المستجدات على اعتبار ان التحقيق سري، مشيرا الى ان اللجنة ستجتمع الاثنين المقبل لاستكمال التحقيق وستدعو كلاً من المهندس فيصل البزواز والمهندس يعقوب التركيت والمهندس وائل بورحمة ومن كتبوا تقرير الدعم الفني في ديوان المحاسبة، وكذلك مجموعة من المهندسين الفنيين في وزارة الاشغال.

وبين ان اللجنة ستعمل ما بوسعها حتى تنجز تقريرها خلال المدة المحددة بناء على تكليف المجلس، وستستمع الى كل الاطراف التي يمكن ان تضيف شيئا الى التحقيق، ولا تتدخل بعمل النيابة العامة وتتعامل في الشق السياسي المحض، مؤكدا ان اللجنة تأخذ بعين اعتبارها اهمية المشاريع التي يجب ان تنصب في الصالح العام، ولكن مع الحرص على التأكد من سلامة اجراءاتها.

المنامة: قتيل

غرفة عمليات الشرطة بأن شخصا نقل إليها وهو مصاب بجروح، لكنه توفي لاحقا. وقالت الوزارة إن محتجين أغلقوا عدة طرق في البحرين، وإن قوات الأمن تسعى لإعادة النظام.

أما جمعية الوفاق الوطني المعارضة فقد تحدثت عبر تويتر عن «استشهاد الطفل حسين الجزيري إثر إصابته بطلقات الشوزن «الخرطوش» في منطقة الدية».

مصر: «الإخوان»

المظاهرات يقول مؤيدوه إنه يفي بالمعايير الديمقراطية الدولية لكن منتقديه يعتقدون أنه يمنح الدولة مزيدا من السلطة لقمع الاحتجاجات في وقت رفعت فيه الشرطة راية التمرد في وجه وزير الداخلية المتهم بطاعته العمياء للرئيس مرسي.

وسيحال مشروع القانون إلى مجلس الشورى الذي يهيمن عليه الإسلاميون والذي يتولى التشريع لحين انتخاب مجلس النواب خلال الشهور المقبلة لمناقشته وإقراره.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط قول وزير العدل أحمد مكي إن مشروع القانون وضع «من أجل إعادة السلمية للمظاهرات التي تعتبر من أقوى الحقوق المتاحة للشعب المصري».

لكن هبة مورايف مديرة مكتب منظمة هيومن رايتس ووتش في القاهرة ردت على ذلك بالقول «يبدو أن هذا القانون وضع من أجل زيادة القيود في حين أن الإطار القانوني القائم والذي يعود إلى أوائل القرن العشرين سيء بما يكفي». ومضت قائلة لرويترز «إذا ارتكب محتج واحد جرما فإن هذا يعطي الشرطة الحق في تفريق المظاهرة كلها».

وقال مكي انه بموجب مشروع القانون سيكون الاحتجاج السلمي حقا يتعين حمايته وهو ما يتطلب إخطار الشرطة رسميا قبل المظاهرة بثلاثة أيام على الأقل. ويمكن للشرطة أن تأمر بتغيير مسار مظاهرة الاحتجاج.

وقالت مورايف إن مشروع القانون يعطي الشرطة سلطات واسعة للغاية في مجال فض المظاهرات وإنه اشتمل على قيود غير مقبولة على التظاهر على بعد 200 متر من المباني الحكومية والبرلمان والسفارات والمحاكم ودور العبادة وأقسام الشرطة والمناطق العسكرية.

ومع ذلك قال مكي إن مشروع القانون يلقي على عاتق الشرطة أمر حماية المحتجين. وأضاف أنه يهدف لتجنب أي خلط بين حق التجمع السلمي الذي تلتزم الدولة بحمايته وأعمال العدوان على الأشخاص والممتلكات أو قطع الطرق أو منع العمل في المنشآت العامة.

وسيكون من حق السلطات أن تطلب أمرا قضائيا بحظر مظاهرة كما يقضي مشروع القانون بتجريم قطع الطرق وغلق الميادين وارتداء أقنعة أو أغطية رأس على الوجه، وعلى صعيد غير بعيد قالت مصادر أمنية أمس الأول إن ألوفا من أمناء وأفراد الشرطة المصريين أضربوا عن العمل وطالبوا باستقالة وزير الداخلية الذي يقولون إنه قريب أكثر من اللازم من القيادة الإسلامية للبلاد، وجاء الإضراب بعد اشتباكات بين الشرطة ومحتجين في القاهرة ومدن أخرى في الأسابيع الماضية.

وأمين الشرطة رتبة أقل من الضابط وأعلى من فرد الشرطة.

وقال ضابط برتبة لواء يعمل في مديرية أمن القاهرة لرويترز طالبا ألا يُنشر اسمه إن المضربين معظمهم أفراد ويقولون إن الوزير «خادم مطيع» للرئيس الإسلامي محمد مرسي ولا بد أن يقدم استقالته.

وفي الامارات حددت المحكمة الاتحادية العليا بالإمارات الرابع من مارس المقبل موعدا لبدء محاكمة 94 إماراتيا متهمين بالانتماء «لتنظيم سري» كان يخطط لـ«الاستيلاء على الحكم»، حسبما ذكرت صحيفة محلية.

وقالت جريدة «الخليج» الإماراتية أمس إن محكمة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا حددت يوم الاثنين الموافق الرابع من مارس المقبل موعدا لبدء محاكمة أعضاء التنظيم السري.

ويحاكم في القضية 94 من الجنسية الإماراتية، من بينهم نساء، وهاربون «موجودون في دول عربية وأجنبية»، بحسب الصحيفة.

ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع أن الهاربين سيتم محاكمتهم غيابيا، وفي حالة إصدار أحكام بدينهم سوف يتم تقديم طلب بتسليمهم من خلال «الإنتربول»، ولدى تسلمهم تسقط الأحكام الغيابية الصادرة بحقهم تلقائيا، لتعاد محاكمتهم من جديد.

وأعلن النائب العام الإماراتي سالم سعيد كبيش في 27 يناير الماضي أنه تم إحالة 94 إماراتيا إلى المحكمة الاتحادية العليا، بتهمة التواصل مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وغيره من التنظيمات المناظرة للتنظيمهم خارج الدولة لمساعدتهم في «الاستيلاء على الحكم».

واعتقلت الإمارات العام الماضي أكثر من 60 مواطنا قالت إنهم ينتمون إلى جمعية الإصلاح التي تتهمها السلطات بالارتباط بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في الامارات، واتهمتهم في سبتمبر الماضي بتأسيس جناح عسكري هدفه الاستيلاء على السلطة، وهو ما تنفيه الأخيرة وكذلك تنفي أي ارتباط لها بالإخوان.